

المكتبات الوطنية

عرض

د. منى فاروق على

مدرس بقسم المكتبات والمعلومات
- جامعة حلوان

عبد الهادي، محمد فتحي.

المكتبات الوطنية / محمد فتحي عبد
الهادي، نبيلة خليفة جمعة - ط ١ - القاهرة :
الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٩ - ٢٣٧ ص

صدر كتاب "المكتبات الوطنية" للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبد الهادي، والأستاذة الدكتورة نبيلة خليفة جمعة. وبالطبع فإن المؤلفين من أبرز علماء مجال المكتبات والمعلومات في العالم العربي، وقد ظهر ثرائهما العلمي جلياً في هذا الكتاب كما ظهر في كتب عديدة سابقة جمعت بينهما مثل: ترجمة قواعد الفهرسة الأنجلو - أمريكية، وموجز قواعد الفهرسة الأنجلو - أمريكية، واتجاهات حديثة في الفهرسة، وقد شاركتها في هذه الأعمال الأستاذة الدكتورة يسرية زايد. كما صدر لهما مؤخراً كتاب المكتبات العامة، والفهرسة في البيئة الإلكترونية.

ويهدف هذا الكتاب إلى تقديم عرض شامل وحديث لمفهوم المكتبات الوطنية ووظائفها، ثم استعراض لأبرز المكتبات الوطنية على المستوى العالمي والعربي، وأخيراً يهدف الكتاب إلى إلقاء الضوء على مستقبل المكتبات الوطنية في العالم العربي.

المكتبة الوطنية هي المكتبة المسنولة عن جمع وحفظ وصيانة الإنتاج الفكري للدولة . وهي من هذا المطلق مؤسسة من المؤسسات الأساسية للدولة. وتوجد المكتبات الوطنية في كل بلاد العالم أو في معظمها على الأقل، وهي تمارس دورها المنوط بها، ويتطور هذا الدور عادةً وفقاً لمتطلبات العصر من ناحية وظروف الدولة واحتياجاتها من ناحية أخرى. وقد تعاضد دور المكتبة الوطنية في العالم بداية من القرن الواحد والعشرين في ظل بيئة إلكترونية متطورة في ظل شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، أيضاً في ظل دخول عديد من الدول في زمرة مجتمعات المعلومات والمعرفة.

وفي إطار سلسلة "أساسيات المكتبات والمعلومات" التي تصدر عن الدار المصرية اللبنانية، والتي تهدف إلى توفير نصوص دراسية معدة بعناية متخصصة في المجال،

مسئولة بصورة شاملة عن الجمع والتسجيل الببليوجرافي والحفظ والإتاحة للتراث الوثائقي (المواد المنشورة من كل الأنواع أساساً) الذي ينبثق من الدولة أو يتعلق بها، وقد تكون مسئولة أيضاً عن الدفع الكافي والفعال لمكتبات الدولة من خلال أعمال مثل : إدارة المجموعات المهمة على نطاق وطني، والإمداد ببنية تحتية ، وتنسيق الأنشطة في نظام المكتبات والمعلومات بالدولة، والعلاقات على المستوى الدولي، وممارسة دور القيادة. وعادة ما تكون هذه المسؤوليات محددة بشكل رسمي في قانون".

أما بالنسبة لنشأة وتطور المكتبات الوطنية، فقد بدأت فكرة المكتبة الوطنية بالظهور في عام ١٧٩٥، عندما أعلن الميثاق الوطني الفرنسي أن المكتبة ملكية وطنية، وكانت قبل ذلك ملكاً للملوك. وقد أعطاهما ذلك الحق إمكانية الحصول على نسخ الإيداع لكل المواد المطبوعة بالدولة. ثم أنشئت بعد ذلك المكتبات الوطنية في القرن التاسع عشر في أكثر من عشرين دولة.

أما في بدايات القرن العشرين، فقد وجدت المكتبات الوطنية في أكثر من ثلاثين دول. وقد مرت هذه الممارسة بمرحلة نشطة بصفة خاصة في العقد الذي تلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك عندما ظهرت حركات التحرر من الاستعمار ونشأت نظم ديمقراطية في دول عديدة. ففي الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٥ وحدها ظهرت ١٣ مكتبة وطنية ثم استمرت هذه الممارسة لاحقاً. ولم

وهذا الكتاب من شأنه أن يحقق النفع والفائدة للمكتبيين بصفة عامة ولمدراء وموظفي المكتبات الوطنية بصفة خاصة، وللباحثين ولطلاب أقسام المكتبات والمعلومات العربية .

وفيما يلي عرض للفصول الخمسة التي يتضمنها هذا الكتاب:

الفصل الأول: المكتبة الوطنية : مفهومها ونشأتها وتطورها وأنواعها :

ويهدف هذا الفصل إلى استعراض تعريفات المكتبة الوطنية بغية الوصول إلى أشمل التعريفات وأفضلها، كما يهدف إلى تناول نشأة المكتبة الوطنية وتطورها على امتداد أكثر من قرنين من الزمان، فضلاً عن بيان أنواع المكتبات الوطنية.

وبالنسبة لتعريف المكتبة الوطنية، فقد تعددت تعريفات المكتبة الوطنية على مدار تاريخها الطويل، واتفقت معظم هذه التعريفات على الوظائف الأساسية، واختلفت في بعض الجوانب الأخرى، إما بسبب اختلاف الظروف الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو الفترة الزمنية. ويرى المؤلفان أن التعريف الذي قدمه مؤتمر مديري المكتبات الوطنية الذي انعقد في بانكوك في عام ١٩٩٩ أشمل هذه التعريفات وأفضلها، وفيما يلي هذا التعريف :

"مؤسسة أنشئت أساساً (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) بواسطة الدولة، وهي

حدث في الولايات المتحدة الأمريكية التي تحولت فيها مكتبة الكونجرس التي أنشئت عام ١٨٠٠ كمكتبة للكونجرس الأمريكى إلى مكتبة وطنية للبلاد دون أن تغير من تسميتها. كما أن الكثير من المكتبات الوطنية نشأ منذ البداية كمكتبة وطنية مثل دار الكتب المصرية التي أسست عام ١٨٧٠ كمكتبة وطنية لمصر، وقد صدرت لانحتها آنذاك بعنوان : "قانون الكتبخانة الخديوية المصرية".

أما من حيث الكيان والتركيب الإدارى، فنجد أن بعض المكتبات قد تشمل كياناً واحداً يقع داخل مبنى واحد، أو قد يشغل أكثر من مبنى تتوزع عليها بعض أقسام المكتبة التي تؤدي وظائف مستقلة ؛ بل وأحياناً تنقسم المكتبة الوطنية إلى أكثر من واحدة عن طريق التخصص الموضوعى، كما يمكن أن تكون للدولة أكثر من مكتبة وطنية. ومن أشهر الأمثلة على ذلك مكتبة الكونجرس التي تشغل أكثر من مبنى فى الموقع الرئيس لها، بالإضافة إلى وجود مكتبة قومية للزراعة وأخرى للطب.

ومن حيث الوظائف التي تؤديها المكتبات الوطنية، نجد اختلافاً وتبايناً واضحاً فى الوظائف التي تقوم بها المكتبات الوطنية بالدول المختلفة. فالدور الريادى للمكتبة الوطنية يجعلها راعية للمكتبات الأخرى بالدولة، كما يجعلها مسنولة عن تنسيق الأنشطة التعاونية، واشتراكها فى الإعارة

يقتصر التطور على كثرة إنشاء المكتبات الوطنية الجديدة، ولكنه شمل أيضاً التحديد القانونى لوظيفتها ودورها ؛ حيث مثل ذلك سمة العقد الأخير.

وفى الفترة الأولى من حياة المكتبات الوطنية، كان لمعظمها سياسات متحفظة إلى حد كبير فيما يختص بخدمة الجمهور حيث كانت الإتاحة محدودة. وكان ذلك راجعاً إلى الطبيعة الاجتماعية، والسياسية، والتقاليد التاريخية. أما فى العقود الأخيرة، فقد تغير الوضع بشدة. وقد ظهرت علامات التغيير الفجائى فى أنشطة المكتبات الوطنية فى منتصف القرن العشرين، وهى : التفاعل مع الأوضاع الاجتماعية، ووضوح التغيير الفجائى نتيجة الخطوة السريعة للتقدم العلمى، والنمو الكبير للمكتبات المتخصصة، والاتجاه نحو تعاون المكتبات وخلق نظم مكتبية شاملة.

وتتنوع المكتبات الوطنية الموجودة فى الدول المختلفة، ويأتى هذا التنوع وفقاً لعدة محاور :

فمن حيث النشأة نجد أن بعض المكتبات الوطنية قد نشأت أصلاً على أكتاف مكتبة أخرى مثلما حدث فى فرنسا ؛ حيث نشأت المكتبة الملكية عام ١٤٨٠ وتحولت إلى مكتبة وطنية للبلاد عام ١٧٩٥. وكما حدث فى المملكة المتحدة حيث تحولت مكتبة المتحف البريطانى التي أنشئت عام ١٧٥٣ إلى مكتبة وطنية لبريطانيا عام ١٩٧٣. وكما

بين المكتبات، وتخطيط الخدمة المكتبية بالدولة.

الفصل الثاني : وظائف المكتبة الوطنية.

ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على الوظائف الأساسية التي تؤديها المكتبة الوطنية الحديثة باعتبارها مكتبة الدولة، والأسس القانونية والإدارية والمالية التي تنشأ المكتبة الوطنية بموجبها. كما يهدف الفصل إلى تحليل ومناقشة أبرز القضايا التي ترتبط بالمكتبة الوطنية في الوقت الحاضر.

وبالنسبة لوظائف المكتبة الوطنية ومهامها، فقد تحددت سبع وظائف أساسية للمكتبة الوطنية عام ١٩٦٣ وذلك في مؤتمر قسم المكتبات الوطنية والجامعية الذي عقد في بريطانيا، وهي : اقتناء مجموعة الإنتاج الفكري الوطني، واقتناء مجموعة من الإنتاج الفكري الأجنبي، وجمع واختزان الطبوعات النادرة خاصة القيمة، وإتاحة المجموعات للقراء، وتقديم خدمة معلومات بيبليوجرافية، وتدريب العاملين بالمكتبات، والمشاركة في تخطيط الخدمة المكتبية بالدولة.

وقد تعددت الآراء واختلفت بشأن الوظائف المنوط بها المكتبات الوطنية إلا أنها اتفقت على ثلاث مهام رئيسية يجب أن يقوم بها هذا النوع من المكتبات، وهي : جمع واختزان المخرجات المطبوعة بالدولة، والعمل كمركز معلومات بيبليوجرافي وطني، والعمل كمركز للنظام المكتبي بالدولة.

أما بالنسبة للأسس القانونية والإدارية والمالية، فعادة ما تنشأ المكتبات الوطنية في أي دولة بموجب نص تشريعي يحدد فيه اسم المكتبة، وتاريخ إنشائها، وتبعيتها الإدارية، ومواردها ومخصصاتها المالية. كما ينبغي أن يتضمن قانون الإنشاء الوظائف والمهام المنوط بها، وتركيب وتكوين الكيان الإداري لها، ثم يعقب صدور القانون بعض اللوائح التنفيذية التي تتناول بالتفصيل ما أجمله القانون، أو تتناول المواد والإجراءات التي تحكم سير العمل بهذه المؤسسة. كما يرتبط بذلك قانون للإيداع أو لحق النشر. وهو الذي يمنح المكتبة الوطنية حق الحصول على نسخ من الإنتاج الفكري الوطني الصادر بالدولة. ومن الممكن أن يحدد القانون أحقية المكتبة الوطنية وحدها في الحصول على نسخ الإيداع، أو يحدد مكتبات أخرى بالدولة لها الحق نفسه في الحصول على نسخ الإيداع. وعادة ما ينص هذا القانون على المواد الخاضعة للإيداع، وعدد النسخ الواجب إيداعها، والمسئول عن الإيداع، والعقوبات التي توقع على المسئول عن الإيداع في حالة عدم الوفاء بالالتزامات.

وقد تطرق المؤلفان في هذا الفصل بالتفصيل لبعض الموضوعات والقضايا التي ترتبط بالمكتبات الوطنية ارتباطاً وثيقاً، ولا ترتبط بغيرها من أنواع المكتبات الأخرى مثل : المكتبة الوطنية والضبط البيبليوجرافي الوطني، والمكتبة الوطنية والفهرسة أثناء النشر، والمكتبة الوطنية والترقيمات الدولية،

ملكية وطنية بعد أن كانت قبل ذلك ملكية للملوك. غير أن العصور القديمة قد شهدت فكرة المكتبة الوطنية في العالم العربي الإسلامي قبل ذلك بزمان طويل؛ فقد عرف العالم العربي والإسلامي المكتبات التي كانت تقوم مقام المكتبات الوطنية في العصور القديمة، مثل: "بيت الحكمة" في بغداد، و"دار الحكمة" في القاهرة.

وفي العصر الحديث تعتبر مصر أقدم الدول العربية التي تنبعت لأهمية إنشاء مكتبة وطنية، فقد أصدر الخديو إسماعيل قراراً في ٢٣ مارس عام ١٨٧٠ بتأسيس المكتبة الوطنية المصرية تحت اسم "الكتبخانة الخديوية المصرية" وافتتحت رسمياً للجمهور في ديسمبر عام ١٨٧٠. وتنفرد مصر من بين الدول العربية بوجود مكتبة وطنية متخصصة، وهي "المكتبة القومية الزراعية" التي أنشئت بقرار من وزير الزراعة ١٩٩١ بالتعاون بين وزارة الزراعة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ويتطرق المؤلفان في هذا الجانب التاريخي إلى الجذور الأولى لنشأة المكتبات الوطنية العربية في كل من: المغرب، وتونس، والعراق، وقطر، والسودان، وموريتانيا، واليمن، والجزائر، والصومال، والإمارات، وسوريا، وليبيا، والسعودية، والأردن، والسودان.

وقد تناول المؤلفان بعد ذلك بالتفصيل أبرز المكتبات الوطنية العربية هي:

والمكتبة الوطنية وتكنولوجيا المعلومات، والدور الريادي للمكتبة الوطنية، والمكتبة الوطنية والتعاون الدولي.

الفصل الثالث: المكتبات الوطنية الكبرى في العالم.

ويهدف هذا الفصل إلى التعريف بكبريات المكتبة الوطنية على مستوى العالم، وهي:

- المكتبة الوطنية بفرنسا (١٤٨٠).

- مكتبة المتحف البريطاني (١٩٧٣).

- مكتبة الكونغرس بالولايات المتحدة (١٨٠٠).

- المكتبة الوطنية لروسيا (١٧٩٥).

وقد تم التطرق لكل مكتبة من ناحية النشأة والتطور، والمباني والميزانية، والمجموعات، والعمليات الفنية، والخدمات.

الفصل الرابع: المكتبات الوطنية في العالم العربي.

يهدف هذا الفصل إلى استعراض نشأة المكتبات الوطنية العربية وتطورها، كما يهدف إلى التعريف بأبرز المكتبات الوطنية العربية التي تم اختيارها.

وقد بدأ هذا الفصل بمقدمة تاريخية تناولت فكرة المكتبة الوطنية في العصر الحديث التي بدأت في عام ١٧٩٥ عندما أعلن الميثاق الوطني الفرنسي أن المكتبة

ويستعرض هذا الفصل بإيجاز المحاور الأساسية لتطوير المكتبات الوطنية في العالم العربي، فضلاً عن إنشاء شبكة للمكتبات الوطنية العربية.

ويضع المؤلفان بعض الاعتبارات التي يجب أن تراعى لتنمية وتحديث المكتبات الوطنية العربية، وهي :

١- أن تأخذ المكتبة الوطنية العربية دوراً رائداً في النظام الوطني للمكتبات والمعلومات بالدولة.
٢- أن تكون المكتبة الوطنية في وضع إداري متميز.

٣- إعداد أو مراجعة وثيقة الوظائف والمهام في ضوء المستجدات.

٤- مراجعة قوانين الإيداع العربية.

٥- تأدية الضبط البليوجرافي في الوطن بكفاءة عالية.

٦- وضع أو اعتماد الأدوات الفنية اللازمة للعمل.

٧- تقديم الخدمات التي تبين الدور الرائد والقيادي للمكتبة الوطنية في الدولة.

٨- الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات في مختلف الأنشطة والخدمات بالمكتبة الوطنية.

٩- التعاون والتنسيق مع مرافق المعلومات على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي.

ويرى المؤلفان أنه في بدايات القرن الحادي والعشرين وفي ظل بيئة المعلومات التي تشهد تزايد النشر الإلكتروني وانتشار

- دار الكتب القومية بمصر.

- المكتبة الوطنية بالجزائر.

- مكتبة الأسد الوطنية.

- مكتبة الملك فهد الوطنية.

وقد تم التطرق لكل مكتبة من ناحية النشأة والتطور، والمباني والميزانية، والمجموعات، والعمليات الفنية، والخدمات.

الفصل الخامس : مستقبل المكتبات الوطنية في العالم العربي :

ويهدف هذا الفصل إلى استعراض مجالات التنمية وتحديث المكتبات الوطنية العربية، كما يهدف إلى وضع الخطوط العريضة لشبكة قومية للمكتبات الوطنية العربية.

ويبدأ هذا الفصل بالتأكيد على أن المكتبة الوطنية هي قمة هرم نظام المكتبات والمعلومات بالدولة ؛ لذلك فهي أكثر المكتبات ومؤسسات المعلومات تأثيراً بتطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن هنا يبدو مدى الحاجة إلى رؤية جديدة للمكتبات الوطنية في الوطن العربي تأخذ في اعتبارها التطورات التي تحدث على الساحة الدولية والإمكانات المتاحة على الساحة العربية، وأن تنطلق مرتكزة على التعاون والتكامل والعمل في نطاق شبكة قومية عربية للمكتبات والمعلومات.

٧- إمكانات التحويل التى تكفل الالتقاء والتفاهم مع الشبكات الأخرى.

وهكذا فإن المكتبات الوطنية العربية يجب أن تعمل معًا للانتفاع من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة من أجل تطوير شبكة للمشاركة فى الموارد على نطاق إقليمي.

ويختتم المؤلفان الكتاب بقائمة بيبليوجرافية بالمصادر العربية والأجنبية التى استعانوا بها لإعداد المادة العلمية لهذا الكتاب، وهى قائمة ثرية ومتنوعة تتضمن كتبًا وأعمال مؤتمرات ومقالات وأدلة.

وملحق بالكتاب قائمة بالمكتبات الوطنية على نطاق العالم تتضمن بيانات عديدة مثل: اسم المكتبة، وعنوانها، ورقم الهاتف، والموقع، والبريد الإلكتروني إن وجد.

مصادر المعلومات الإلكترونية والاستخدام المكثف لشبكة الإنترنت، أصبح الأمر يتطلب وجود شبكة قومية للمكتبات الوطنية العربية. ومن الممكن أن تكون المكتبة القومية المركزية هى مركز الإدارة والإشراف على هذه الشبكة مع تغيير جذرى لمهامها بناء على هذا التصور المقترح.

ويؤكد المؤلفان أن الشبكة المقترحة هى مشروع تعاونى يوفر فرصًا لكافة المكتبات الوطنية المشتركة فيه للحصول على المعلومات وتبادل المنفعة والمشاركة فى الموارد اعتمادًا على التكنولوجيات الحديثة المتاحة. ويتطلب الأمر النظر إلى العناصر التالية:

- ١- البنيان التنظيمى الذى يضطلع بالمسؤوليات الإدارية والمالية؛ بالإضافة إلى التخطيط ووضع الاستراتيجيات.
- ٢- التنمية التكافلية للموارد.
- ٣- تحديد النقاط المحورية بما يكفل توزيع الأدوار والاختصاصات.
- ٤- وضع نظام للاتصال يتم تصميمه بطريقة تكفل له القدرة على نقل وتبادل المعلومات.
- ٥- ترميزات معيارية مشتركة للرسائل تضمن التفاهم بين جميع النقاط المحورية التى تدخل الشبكة.
- ٦- قاعدة بيانات بيبليوجرافية مركزية تتيح التعرف على أماكن المواد المطلوبة داخل الشبكة.